



## تدوين السنة وشبهات المستشرقين حولها - دراسة نقدية

جودت أنور مجيد<sup>١</sup> - عثمان محمد غريب<sup>٢</sup>

uthman.gharib@su.edu.krd – jawdat.majeed@su.edu.krd

<sup>١</sup> قسم الدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة صلاح الدين، أربيل، إقليم كردستان، العراق.

<sup>٢</sup> قسم الشريعة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة صلاح الدين، أربيل، إقليم كردستان، العراق.

### الملخص:

الشبهات الواردة حول السنة النبوية وتدوينها كثيرة، ومن ضمنها شبهات المستشرقين، وباعتبار أن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي لا بدّ من الرد وإزالة كل شبهة تثار حولها لمنع تحقيق مأرب هؤلاء في الوصول إلى أهدافهم الخبيثة، ومن هذا المنطلق قمت بذكر نبذة عن الاستشراق في المقدمة، وبيان سبب اهتمامهم الكبير بإثارة الشبهات حول السنة وتدوينها. فخصصت المبحث الأول للتحديث عن مراحل تدوين السنة النبوية، وذلك من خلال توضيحه في ثلاثة مطالب، حيث إن تدوين السنة النبوية مرت بمراحل ثلاث، وهي: مرحلة التدوين في العهد النبوي، ثم التدوين في عهد الصحابة، ومرحلة التدوين في عهد التابعين. وفي المبحث الثاني عرفت الشبهة ومصطلح الاستشراق في المفهوم اللغوي والاصطلاحي، ثم ذكرت طائفة من شبهات المستشرقين والرد عليهم.

وأخيراً توصل الباحث من خلال هذا البحث المتواضع إلى أهمية الرد على شبهات المستشرقين حول تدوين السنة النبوية، وأن السكوت وعدم الرد على شبهاتهم يزيد من خطورة تلك الشبهات ولا سيما في زماننا هذا حيث هناك انفتاح كبير وتوجهات كثيرة وشبهات غزيرة تثار حول الإسلام كدين، وحول السنة النبوية كمصدر معتبر في هذا الدين الحنيف.

الكلمات المفتاحية: (التدوين، السنة، الرواية، الشبهة، الاستشراق، رد الشبهات).

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

أما بعد: فمنذ الأزل لم تتوقف محاولات أعداء الإسلام في إطفاء نور ديننا الحنيف، ولم يتركوا طريقة لم يسلكوها في عملهم الشنيع، ولا شك أن السنة النبوية هي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم في التشريع الإسلامي، فالمستشرقون منذ بدايتهم لم تتوقف معركتهم مع المسلمين، فقاموا بدراسة ما يتعلق بالشرق عامة وأديانهم خاصة، لمعرفةهم أن زرع الشك في عقيدة المسلمين من أهم الطرق لتفكيكهم وزوالهم.

ومن هذا المنطلق حاولوا بشتى الطرق أن يثيروا الشبه والشكوك حول أهم مصادر تشريع الدين الإسلامي، وباعتبار أن القرآن الكريم ثبت قد جمع في عهد النبي ﷺ ومحفوظ من التحريف، وذلك بتكفل الله تعالى بحفظه ولأنه جلّ جلاله لم يكل حفظه إلى أحد من البشر مصداقاً لقوله تعالى (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (الحجر: 9)، لهذا وجهوا جلّ محاولاتهم في تحريف السنة النبوية وتدوينها، حيث إن السنة تقوم بتوضيح وتفسير كل ما هو مهم للمسلمين في القرآن الكريم، إضافة إلى ذكرها الكثير من الأحكام التي لم تذكر أو ذكرت بصورة عامة أو مجملة في القرآن الكريم بدون بيان مقدارها أو كقيمتها كالصلاة والحج والزكاة، فجاءت السنة ووضحت وبيّنت كيفية ومقدار كل منها على حدة، ومن أجل كل هذا تيقنوا أن زرع الشك في السنة من أهم وسائلهم للقضاء على هذا الدين.

ومن هذا المنطلق أردتُ أن أكتب هذا البحث وسميته (تدوين السنة وشبهات المستشرقين حولها - دراسة نقدية)

**أهمية البحث:** للبحث أهمية كبيرة، سأحاول توضيحها من خلال عدة نقاط:

- 1- أهمية السنة النبوية الكريمة للدين الإسلامي الحنيف باعتبارها أصلاً من أصول التشريع، لهذا حاول المستشرقون بشتى الوسائل زرع الشبهات والشكوك والطعن فيه.
- 2- ضرورة رد الشبهات التي أثارها المستشرقون حول السنة النبوية المطهرة، حتى لا ينخدع بها المسلمون، ويكون على بينة وعلم بتلك الشبهات.

**هدف البحث:** يسعى البحث إلى رد ما أثير من شبهات حول السنة النبوية، وصون المجتمع الإسلامي من خطورة تلك الشبهات.

**منهج البحث:**

اتبعتُ في هذا البحث المنهج الوصفي النقدي ثم اعتمدتُ فيه على الدراسة النقلية والعقلية في الرد على شبهات المستشرقين، ورجعت إلى المصادر القديمة والحديثة لتوثيق الأدلة التي أوردتها، من خلال الاعتماد على المنهج النقدي في دراستي.

**الدراسات السابقة:**

بعد البحث والاستقراء وقفت على مجموعة مما كتب في هذا الموضوع إلا أن الجدير بالانتباه أن هذا البحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ "أحاديث نزول الوحي عند المستشرقين - دراسة نقدية"، ومن تلك الكتب والبحوث:

- كتاب تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، الدكتور حاكم عبيسان المطيري، طبع في فهرسة مكتبة الكويت الوطنية في الكويت.

- شهيات المستشرقين حول السنة النبوية والرد عليها، للباحثة عائشة بنت عايد مفلح الهذلي، بحث نشر في مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، العدد: 72.

### خطة البحث:

وقد اقتضى البحث أن يكون مقسماً على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع.

المقدمة: وفيها نبذة عن الاستشراق، وبيان أهمية البحث، وهدفه، ومنهجه.

المبحث الأول: مراحل تدوين السنة النبوية، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مرحلة التدوين في العهد النبوي.

المطلب الثاني: مرحلة التدوين في عهد الصحابة.

المطلب الثالث: مرحلة التدوين في عهد التابعين.

المبحث الثاني: شهيات المستشرقين حول السنة والرد عليهم، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الشبهة والاستشراق لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: شهيات التي أثارها المستشرقون والرد عليها.

**الخاتمة:** وتحتوي على أهم ما توصل إليه الباحث من النتائج خلال هذا البحث المتواضع، وكذلك التوصيات اللازمة للدارسين في مجال السنة النبوية.

وقد بذلت ما في وسعي في إعداده، فما كان فيه من صواب فهو من عند الله تعالى وبتوفيقه، وما كان فيه من خطأ أو نسيان فهو من عند نفسي.

وآخر دعوانا أن الحمد رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

### المبحث الأول: مراحل تدوين السنة النبوية

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

#### توطئة:

لا شك أن الحديث يأتي في المرتبة الأولى بعد القرآن الكريم من حيث الترتيب بين مصادر التشريع الإسلامي، لذا أصبح علماء المسلمين يهتمون به اهتماماً بالغاً، ومن زمن الرسول ﷺ إلى وقتنا هذا تلقى الحديث كل العناية والرعاية، حيث قام الصحابة في عهد الرسول ﷺ بحفظه في صدورهم وقام بعضهم بكتابته في دواوينهم، لذا شارك في حفظ تدوين الحديث الشريف كل من الحفظ في الصدور والتدوين في الصحف جنباً إلى جنب في سبيل تحقيق هذا العمل المبارك<sup>(1)</sup>.

وقبل الحديث عن مراحل تدوين السنة ينبغي معرفة الفرق بين الرواية و التدوين:

فالرواية لغة: مصدر من رَوَى يَرْوِي، يراد بها حمل الحديث، ونقله، كما جاء في "لسان العرب"<sup>(2)</sup> قوله: رَوَى فلان لفلان شعراً بمعنى قاله له حتى أتم حفظه؛ ليمكن من الرواية عنه، ويقال: رويت الحديث بمعنى حملته ونقلته كما ذكره صاحب "المصباح المنير"<sup>(3)</sup>.

وفي الاصطلاح: هي نقل الحديث وإسناده إلى من عزى أي نسب إليه بصيغة من صيغ الأداء كحدثنا وأخبرنا وسمعت وعن ونحوها، والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي ظاهرة واضحة<sup>(4)</sup>.

وأما التدوين فهو في اللغة: تقيد المتفرق وجمع المتشتت في كتاب، ومنه جمع الصحف في كتاب<sup>(5)</sup>.

وفي الاصطلاح: يستعمل التدوين بمعنى التصنيف والتأليف<sup>(6)</sup>.

فالرواية عن النبي ﷺ بدأت في زمن رسول الله ﷺ ولم تنقطع إلى يومنا هذا، والصحابة كانوا يروون عنه ﷺ من غير نكير.

أما التدوين فهذا هو الذي جرى خلاف عليه في عهد الصحابة والتابعين، كما سيأتي مزيد الكلام عليه.

وبناءً على ذلك يمكن تقسيم تدوين الحديث إلى ثلاث مراحل: مرحلة التدوين في العهد النبوي، ومرحلة التدوين في عهد الصحابة،

ومرحلة التدوين في عهد التابعين.

### المطلب الأول: مرحلة التدوين في العهد النبوي:

في العهد النبوي انصبت الجهود على أخذ القرآن الكريم، حيث توجه الصحابة من تلقاء أنفسهم إلى تلقيه ووعيه وحفظه في الصدور والسطور، وكان ذلك يستغرق جل أوقاتهم، وكانوا يهتمون اهتماماً بالغاً بالدرجة الأولى بالقرآن الكريم، بوصفه المصدر الأول والمعجزة الخالدة لهذا الدين الحنيف، والرسول ﷺ في بادئ الأمر أنذر أصحابه أن يدونوا أحاديثه خشية التباس أقواله وسيرته بالقرآن الكريم، ولا سيما أن يكتب القرآن الكريم والحديث الشريف في ديوان واحد، لذا جاء نهيه عن تدوين غير القرآن حتى تجتمع الجهود في خدمة القرآن والرعاية والعناية به، حتى لا يختلط بغيره ولا سيما في أماكن نزول الوحي، والجدير بالذكر أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية اختلاطه بغيره<sup>(7)</sup>.

وفي هذا العهد تعود الصحابة الكرام على أسلوب القرآن الكريم، وألفوه، وتدقوه، ولم يبق هناك خشية التباس القرآن الكريم بغيره، وبدأ الرسول ﷺ بتدوين أحاديثه، وتبين لنا أن تدوين الحديث ظهر في حياته ﷺ وكانت كتابة الحديث تخطو خطوات واسعة في تلك المرحلة، وهناك دلائل دامغة على وجود التدوين في حياة الرسول ﷺ منها ما كتب بأمره ﷺ ومنها ما كتب بإذنه، إذن فلا مجال للشك والوهم عن هذه الحقيقة التاريخية للحديث<sup>(8)</sup>. وهناك بعض أدلة التدوين في عهد الرسول ﷺ، منها دستور المدينة، كتبها رسول الله ﷺ لأهل المدينة عندما هاجر إليها، وهو أشبه به (الدستور) للدولة الجديدة، وكانت في السنة الأولى من الهجرة وبين حقوق جميع الأقوام في المدينة بالتساوي<sup>(9)</sup>، ومنها رسائل النبي ﷺ إلى الملوك والرؤساء حيث طلب منهم فيها اعتناق الإسلام ككتابتته إلى كسرى الفارس وهرقل عظيم الروم<sup>(10)</sup>.

### المطلب الثاني: مرحلة التدوين في عهد الصحابة:

أما تدوين الحديث في عهد الصحابة بعد انتقال رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى، فإن الصحابة ﷺ في ذلك العهد بدأوا بجمع القرآن الكريم بعد أن كان متفرقاً ومدوناً في الصحف وسعف النخيل لكتابتها في المصاحف.

وأما ما يتعلق بتدوين الحديث الشريف فلم يتفقوا على جمعه، فبعد وفاة الرسول ﷺ في زمن عمر بن الخطاب أثبتت فكرة كتابة وجمع الحديث وبقي عمر بن الخطاب ﷺ شهراً كاملاً يستخير الله في هذا الموضوع، ولكنه خوفاً من التباس القرآن بالسنة لعدم الانتهاء من جمع القرآن في كتاب واحد آنذاك، ورؤيته كيف أن الناس بدأوا بالانشغال بالحديث بدلاً من انشغالهم بالقرآن عدل عن جمعه، وبقي

الحديث يتناقل بين الصحابة شفويا إلى أوائل عصر التابعين، أي تفاوتت آراؤهم إزاء كتابة الحديث، فمنهم من كره كتابته كعبد الله بن مسعود (ت32هـ)، فقد روى الخطيب البغدادي (ت:463هـ)<sup>(11)</sup> بسنده عن أبي شعثة المحاري أن ابن مسعود كره كتاب العلم، ورى أيضاً عن مسروق أنه قال حدث ابن مسعود بحديث فقال ابنه: " ليس كما حدثت قال: وما علمك؟ قال: كتبتة، قال: فلهم الصحيفة، فجاء بها، فمحاها، وهذا يدل على أن ابن مسعود قد كره كتاب العلم، ومنهم من أجاز كتابة الحديث مثل عبد الله بن عمرو بن العاص (ت63هـ)، كما روى الخطيب بسنده عن طاوس عن عبد الله بن عمرو أنه قال: الصادقة صحيفه كتبها من رسول الله ﷺ، وروايات أخرى دالة على أنه كان يرى جواز كتاب العلم<sup>(12)</sup>.

### المطلب الثالث: مرحلة التدوين في عهد التابعين:

أما تدوين الحديث في عهد التابعين ومن بعدهم، فإن التابعين كانوا حريصين أشد الحرص على حفظ الحديث والابتعاد عن أي خطأ جمعه وتدوينه، ولكن موقفهم من الكتابة كان مثل موقف الصحابة مع وجود اختلاف بسيط، فبعض التابعين كانوا يرون جواز تدوين الأحاديث النبوية، كعروة بن الزبير (ت94هـ)، وسعيد بن جبير (ت95هـ)، وعامر الشعبي (ت100هـ)، والحسن البصري (ت110هـ) وغيرهم، بينما ذهب قسم من التابعين إلى كراهة التدوين، ومن هؤلاء، علقمة بن قيس (ت61هـ) وعبيدة عمرو السلماني المرادي الكوفي (ت74هـ)، وعبد الله بن عتبة (ت94هـ)، وإبراهيم النخعي (ت96هـ)، وغيرهم، ولكن الفرق بين هذا العهد وعهد الصحابة أنه في عهد التابعين كثر عدد الكاتبيين والذين أجازوا تدوين الحديث، مع العلم أن الاعتماد الأكبر كان على ما هو محفوظ في الصدور من الأحاديث النبوية<sup>(13)</sup>.

أما كتابة الحديث بشكل رسمي فقد بدأت في عهد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - (ت: 101هـ)، في سنة مائة من الهجرة النبوية، شعر وأدرك الخليفة بأن يجمع أحاديث الرسول ﷺ، حين أمر الخليفة بتدوين الحديث بشكل رسمي أخذ آراء وأقوال العلماء في ذلك، ولعله لم يقدم على ذلك إلا بعد أخذ موافقتهم واستشارتهم<sup>(14)</sup>، وبين لعمر بن عبد العزيز من كثرة الأخبار المروية في هذا المجال خشيته من ذهاب الأحاديث النبوية، هذا التدوين الكامل الذي تم على رأس المائة الأولى من الهجرة في وقت انتشر فيه الإسلام، واتسعت رقعة دائرة الإسلام، وانتشر الابتداء، وظهرت الملل والفرق، وأخذت كل فرقة تكتب أحاديث موضوعة تناسب آراءهم وأفكارهم، علماً أن الصحابة قد تفرقوا في البلدان والأمصار لأسباب عديدة منها بسبب الدعوة ونشر العلم أو الفتوحات، ومات أغلبهم، واختلط العرب بالأمم الأخرى مما كان سبباً في ضعف اللغة العربية، لذلك دعت الحاجة الماسية للمحافظة على الأحاديث النبوية، فعن طريقة كتابة الحديث يتضح للأمة صحيح الأحاديث النبوية من سقيمها، فكل هذه الأسباب زرعت الخوف والذعر في قلب الخليفة حينما تأكد عنده أن الأحاديث النبوية في خطر، فاستعجل وكتب إلى عماله في جميع الأمصار ليبدؤوا بجمع الحديث وكتابته<sup>(15)</sup>.

والذي يراه الباحث بعد سرد آراء العلماء من الصحابة أن الحديث قد بدء يشق طريقه نحو التدوين في زمن الصحابة الكرام ﷺ، والآثار والروايات عن الصحابة لا تدع مجالاً للشك بإباحة كتابة الحديث، فقد دونوه في صحفهم ككتابة أبي بكر الصديق ﷺ (ت13هـ) لأنس بن مالك (93هـ) الفرائض التي سنها الرسول ﷺ وصحيفة علي بن أبي طالب (40هـ)، والصحيفة الصادقة التي ترجع لعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهم<sup>(16)</sup>.

### المبحث الثاني: شهادات المستشرقين حول السنة والرد عليهم

ويشتمل على مطلبين:

**المطلب الأول: تعريف الشبهة والاستشراق لغة واصطلاحاً:**

**أولاً: تعريف الشبهة لغةً واصطلاحاً:**

**الشبهة لغةً:**

تطلق لفظ الشبهة في المعاجم على معاني كثيرة قريبة من بعض، وهي "الالتباس"، "والمماثلة"، "والمشابهة"، ومن ذلك قوله تعالى: **أَوْتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا**، (البقرة: 25)، أي يشبه بعضه بعضاً، وجمعه شبهات، وشبهته عليه تشبيهاً مثل لبسته عليه تلبساً<sup>(17)</sup>.

**الشبهة اصطلاحاً:**

"هي الأمور المشكوك والممتبس فيها، فلا يدري أحلال هي أم حرام، أحق أم باطل، كما عند الفقهاء"<sup>(18)</sup>.  
والشبهة: "أي الظن المشتبه بالعلم، أو مشابهة الحق للباطل والباطل للحق من وجه إذا حقق النظر فيه ذهب، أو ما ثبت بظن غير مستند إلى دليل"<sup>(19)</sup>.  
فيمكن القول: بأن الشبهة التي أثارها المستشرقون هي: الظنون التي لا تستند إلى أدلة علمية، أو ظنون مشتبهة بالعلم، وليس لها حقيقة.

ثانياً: تعريف الاستشراق لغة واصطلاحاً:

**الاستشراق لغة:**

إذا نظرنا إلى المعاجم اللغوية القديمة والحديثة لا نجد فيها قاطبةً كلمة (استشرق)، لكن مادتها الأصلية أي (شرق) موجودة، وهي مشتقة منها<sup>(20)</sup>.

فلفظ (الاستشراق) مصوغ على وزن (استفعال) وأصله ثلاثي (أي شرق) أضيف إليه الألف والسين والتاء.  
وللسين الزائدة معاني كثيرة في اللغة العربية، إلا أن (الاستشراق) هنا بمعنى "طلب الشرق" و"التوجه إليه" والمقصود: "طلب علوم الشرق ومعتقداته وعاداته وآدابه"<sup>(21)</sup>.

أما في قواميس اللغة الإنجليزية فيأتي بعدة معان منها:

(Orientalism) أن الاستشراق يعني "معرفة"، إلا أن كلمة (east) و(orient) تدلان على الجهة الشرقية والجانب الشرقي من كل شيء، وأحياناً قد تستعمل كلمة (east) على البلدان الواقعة على النصف الشرقي من العالم، قد يكون هذا السبب في اقتباس مفردة (Orientalist) و(Orientalism) "الاستشراق" و"المستشرق" من الكلمة الثانية، وشاع مصطلح الاستشراق<sup>(22)</sup>.

**الاستشراق اصطلاحاً:**

هناك اختلافات كثيرة حول مصطلح الاستشراق عند المختصين في هذا المضمار، تعاريفهم له تأخذ أفكاراً متنوعة حسب المفهوم، ومن بعد عرض هذه التعريفات يمكن أن يتبين لنا الأفكار التي يتبعها الباحثون في الفكرة إلى الاستشراق:

1- عرفه المستشرق رودري بارد بأنه: "علم الشرق، أو علم العالم الشرقي"<sup>(23)</sup>، وهو المعنى العام للاستشراق.

2- وعرفه الدكتور محمود حمدي زقزوق بقوله: هو الدراسات الغربية المتعلقة بالشرق الإسلامي في لغاته، وأدابه، وتاريخه، وعقائده بوجه عام، وهذا هو المعنى الخاص للاستشراق<sup>(24)</sup>.

3- وعرفه إدوارد سعيد الاستشراق بأنه: "هو المؤسسة المشتركة للتعامل مع الشرق، بإصدار تقارير حول، وبوصفه تدريسه والاستقرار فيه وحكمه، وهو بإيجاز أسلوب غربي للسيطرة على الشرق واستبناؤه وامتلاك السيادة عليه"<sup>(25)</sup>.

4- وعرفه الدكتور شكري النجار الاستشراق بأنه: "أسلوب غربي لفهم الشرق والسيطرة عليه، ومحاولة إعادة توجيهه والتحكم فيه"<sup>(26)</sup>.

هذه وجهات نظر لبعض الباحثين حول مفهوم الاستشراق والمستشرقين، وهي برمتها تدلّ على علاقة متينة بين الغرب والشرق، وأغلب التعاريف لم تخرج عن معنى التسلط والتعرف، فيتبين لنا أن الاستشراق هو محاولة التعرف على الشرق في حدود شاسعة من المعرفة لا تحدد حدودها في تلك المنطقة، يبحث عن كل القضايا التي تتعلق بشؤون المنطقة<sup>(27)</sup>.

أو يريد الغرب من خلال المستشرقين السيطرة على الشرق، وتهريب ثرواتها الطبيعية من الناحية الاقتصادية، ومن ناحية أخرى يحاول أن يهيمن على السلطة السياسية، وأن يديرها بنفسه لكي يفعل ما يشاء من تحقيق مآربها الخبيثة، أو أن يسيطر على الثقافة والتراث عبر المستشرقين لكي يغزو أفكار شبابنا، ويظهر جيل لا يهتم بدينه، ولا يبقى له ولاء لوطنه<sup>(28)</sup>.

### المطلب الثاني: شبهات أثارها المستشرقون والرد عليهم

للمستشرقين شبهات فيما يتعلق بتدوين الأحاديث النبوية، وفي هذا الصدد سنناقش تلك الشبهات وننقدتها نقداً علمياً، ومن أبرز تلك الشبهات ما يلي:

#### الشبهة الأولى: زعمهم بأن النبي ﷺ نهي عن كتابة السنة:

وقد استند من أثار هذه الشبهة على أحاديث النبوية منها قوله ﷺ: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه"<sup>(29)</sup>. وكذلك حديث زيد بن ثابت حينما دخل على معاوية، فسأله عن حديث، فأمر معاوية رجلاً أن يكتب له الحديث، فقال زيد: إن رسول الله ﷺ أمرنا أن لا نكتب شيئاً من حديثه<sup>(30)</sup>. ويمكن رد هذه الشبهة بما يلي<sup>(31)</sup>:

- 1- أن هناك روايات أخرى صحيحة تدلّ على أن النبي ﷺ قد أذن في الكتابة، كما في قوله ﷺ: "اكتبوا لأبي شاه"<sup>(32)</sup>.
- 2- إن هذه الروايات كلها على اختلاف طرقها لم يصح منها شيء، سوى حديث أبي سعيد الخدري من أن النبي ﷺ قال: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه"، إلا أن الإمام البخاري قد أعلّ هذا الحديث أيضاً بالوقف على أبي سعيد.
- 3- أن نهيه ﷺ كان في بداية الأمر، وقد نهى الصحابة عن الكتابة خشية اختلاط السنة بالقرآن، فلما آمن الاختلاط أذن له.
- 4- وفي نهيه ﷺ حكمة أخرى حيث خاف النبي ﷺ منهم أن يتكلموا على الكتابة وأن يهملوا الحفظ الذي هو أساس النقل لذلك نهى من كان حفظه قوياً.
- 5- أراد النبي ﷺ أن يصرف جهود الصحابة لحفظ القرآن الكريم، لذلك قصر الكتابة على القرآن.

6- أن النبي ﷺ نبي من كان حفظه ضعيفاً حتى لا يقع في الغلط، وأجاز لمن كان قوي الكتابة.

**الشبهة الثانية:** قولهم: إن الأحاديث النبوية لم تكن مكتوبة في منتصف القرن الثاني، وهذه الشبهة أثارها المستشرق (وليم موير

1819 . Sir William Muir 1905) (33).

ويمكن مناقشتها وردّها بما يلي:

**أولاً:** إن قوله بعدم وجود أحاديث نبوية مكتوبة قبل منتصف القرن الثاني لا يمكن أخذه على سبيل القطع حيث إنه وصل إلينا قرابة مليون ونصف وأكثر مخطوطة إسلامية منذ ذلك الوقت، وإلى الآن لا يوجد من يقوم بطبعها، فهناك كتب كثيرة اعتبرت ضمن الكتب المفقودة منذ سنوات عديدة، ولكنها بعد فترة من ذلك ظهرت ووجدت، مثل: كتاب الجامع لمعمر بن راشد<sup>(34)</sup>، والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني<sup>(35)</sup>، والمسند لابن راهويه<sup>(36)</sup>... وفي مجال المنهج العلمي لا يمكن الجزم بعدم وجود شيء قبل ذلك الوقت حتى ينظر في تلك المخطوطات ويتأكد من عدم وجود شيء فيها<sup>(37)</sup>.

**ثانياً:** لو افترضنا أنه لا يوجد مجموعة أحاديث مكتوبة في تلك المخطوطات، فإن ذلك لا يعتبر دليلاً قطعياً على عدم وجودها في القرن الأول والثاني، والسبب في ذلك ضياع عدد كبير من كتب التراث الإسلامي في الشام في القرن الخامس للهجري، وأيضاً في بغداد وآسيا الوسطى في القرن السابع، وأخيراً في الأندلس في القرن التاسع الهجري<sup>(38)</sup>. والذي يتضح من هذا الكلام أنه عند عدم وجود أصول هذه الكتب لا يمكن الشك في المصادر التاريخية التي استعملت هذه الكتب<sup>(39)</sup>.

**ثالثاً:** الكتب التاريخية تناولت الحديث عن كثير من كتب الحديث النبوي، ومؤلفو هذه الكتب من علماء القرن الأول، وهذه الكتب كانت متداولة بين يدي علماء القرن الثاني والثالث، وذكر ابن النديم بعض أسامهم في (الفهرست)، فمنهم مالك بن أنس (ت: 93هـ)، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت (ت: 150هـ)، وغيرهما<sup>(40)</sup>.

**رابعاً:** من أقدم مصادر الحديث الموجودة في عصرنا كتاب (الجامع) الذي يرجع إلى النصف الأول من القرن الثاني للهجرة، ويعود لابن جُرَيْج<sup>(41)</sup> (ت: 150هـ)<sup>(42)</sup>، حيث قام بتأليفه وجمعه في النصف الأول من القرن الثاني للهجرة، وكتاب (الموطأ) للإمام مالك (ت: 179هـ) جمعه الإمام أيام شبابه، وصنّفه في عام (143هـ)<sup>(43)</sup>، وكتاب (السنن) الذي ألفه سعيد بن أبي عروبة (ت: 156هـ)<sup>(44)</sup>، بالإضافة إلى العديد من الكتب الأخرى التي لم تصل إلى متناول أيدينا وتعود إلى المنتصف الأول من القرن الثاني للهجرة، والسرّ في ذلك أن العلماء عندما يبدؤون في تأليف كتاب بالذهاب إلى شيوخ أولاً في عمر العشرين، ثم يجمعون كل ما يتعلق به ويبدئون بالتأليف، ومن هؤلاء العلماء سعيد بن أبي عروبة، وعبد الملك بن جريج<sup>(45)</sup>.

**الشبهة الثالثة:** قولهم: إن الأحاديث النبوية المنتشرة في العصر الأموي متعلقة بالأخلاق والزهد والسياسة والآخرة، وليست متعلقة بالمواضيع الفقهية، كما زعم المستشرق (جولد تسيهر) وأيده المستشرق (شاخت).

ويمكن ردّ هذه الشبهة بالنقاط الآتية:

**أولاً:** لا يختلف المؤرخون بأن ابتداء العصر الأموي كان في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان الذي حكم ما بين سنة (40) —

60هـ)، وانتهاء هذا العصر كان في سنة (132هـ)، بمقتل آخر الخليفة الأموي مروان بن محمد، وأنس بن مالك الأنصاري كان من أواخر



الصحابة الذين توفوا قريباً من سنة (100هـ)، فيدلّ هذا الكلام على أن عصر الصحابة امتد من سنة (11 إلى 100هـ)، بمعنى استغراقه ثلثي عصر الأموي، فهل المقصود من كلام (جولد تسهير) و (شاخت) أن الصحابة في هذه الفترة لم يكونوا يعلمون تلاميذهم التعاليم الدينية التي تعلموها من النبي ﷺ فيما يتعلق بالعبادات والمعاملات، وأنه لم يوجد علماء يبحثون ويجتهدون في إخراج الأحكام من القرآن والسنة، حيث إنه في هذه الفترة كان هناك كثير من الصحابة على قيد الحياة، منهم: أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وأبو هريرة، وأنس بن مالك، وغيرهم، فما المانع أن يخبر الصحابة المسلمين بالأمور الضرورية التي يحتاجونها في حياتهم اليومية خصوصاً المتعلقة بالفقه كالصلاة والزكاة.. إلخ<sup>(46)</sup>.

ثانياً: كان العديد من الصحابة يلقون الدروس والمحاضرات، ويحضرها الكثير من الطلبة، ومن هؤلاء ابن عباس الذي كان يعطي دروساً في التفسير والفقه في مكة في المسجد الحرام<sup>(47)</sup>، وأيضاً جابر بن عبد الله (ت: 70هـ) في المدينة في المسجد النبوي، وعبد الله بن عمرو بن العاص في مصر وغيرهم<sup>(48)</sup>.

وهؤلاء التلاميذ عاشوا في عصر الأموي ولحق أغلبهم بالعصر العباسي، فرووا الأحاديث عن الصحابة عن رسول الله ﷺ يعلمون الناس بالأحاديث الفقهية، والكثير منهم دونوا تلك الأحاديث في الصحف، مثل صحيفة الزهري (ت: 124هـ) عن أنس، وصحيفة همام بن منبه (ت: 132هـ) عن أبي هريرة (ت: 57هـ)، وصحيفة نافع (ت: 117هـ) عن ابن عمر، وأيضاً ألفوا الكتب بالاستعانة بتلك الصحف، ككتاب الموطأ الذي ألفه مالك، وكتاب الجامع لابن جريج.

فتلك الكتب دونت في العصر الأموي مع أن مؤلفها كانوا في أوائل العصر العباسي، وإذا ما نظرنا إلى تلك الكتب نجد أن أغلب محتواها متعلق بالفقه الإسلامي، بل إن كتاب الموطأ لمالك جميع محتواه فقهي باستثناء الفصل الأخير يتحدث عن الآداب، والأمر هكذا في جميع الكتب التي ألقت من قبل تلاميذ أتباع الصحابة، هذا وإن دلّ على شيء فإنه يدلّ على عدم صحة كلام (جولد تسهير وشاخت) بأن معظم أو أغلب الكتب كانت تدور حول مواضيع الأخلاق والآخرة والسياسة<sup>(49)</sup>.

ثالثاً: لو افترضنا صحة قولهم بأن أكثر المؤلفات كانت عن الأخلاق والزهد والورع وما إلى ذلك، فما المانع من وجود الكتب الفقهية، فهذا هو عاصم الأحوال (ت: 142هـ) يقول: "عرضنا على الشعبي (ت: 103هـ) أحاديث الفقه فأجازها"<sup>(50)</sup>، والشعبي هو من أحد أكابر الفقهاء، كان يأخذ العلم من علماء الصحابة، وتلاميذ الشعبي كانوا يحفظون الأحاديث الفقهية التي جمعها، ومن ثم يقرؤون تلك الأحاديث عليه، ولم يمنع الشعبي تلاميذه من روايتها، وقاضي المدينة يحيى الأنصاري (ت: 144هـ)، طلب من الإمام مالك بن أنس إرسال الأحاديث المختصة بالقضاء التي ترجع للزهري، فأرسل إليه مالك مائة حديث<sup>(51)</sup>.

رابعاً: مدة استمرار الدولة الأموية كانت تسعين سنة، ما بين سنة (40—132هـ)، فيها فترة حكم الصحابي معاوية بن أبي سفيان (ت: 60هـ) عشرون سنة (40—60هـ)، وحكم الصحابي عبد الله بن الزبير (ت: 73هـ) قرابة عشر سنين (64—73هـ)، وفي تلك المدة عاش كثير من الصحابة، والبعض منهم كان حياً إلى سنة (100هـ)، وفي فترة خلافة عمر بن عبد العزيز (99—101هـ) تمّ جمع السنة بأمر منه، ومن ذلك الوقت انشغل الكثيرون منهم بالتأليف<sup>(52)</sup>.

الشبهة الرابعة: زعمهم بأن الأحاديث كلها مختلقة ومركبة، وممن قال بذلك المستشرق الألماني (شاخت)<sup>(53)</sup>.

ويمكن ردّها بالنقاط الآتية:

أولاً: هذا القول يمكن تصديقه في حال كانت شخصية النبي ﷺ غير معروفة، ولم يستطع نشر الدين الإسلامي بين الناس في حياته، ولكن عند النظر إلى التاريخ نرى عكس ذلك، فهو من أشهر الشخصيات المعروفة، حيث إن دعوته في مكة استمرت ثلاث عشرة سنة، وكان يتحدى العرب أن يأتوا بمثل القرآن الذي أنزله الله تعالى، ولكن فشلت كل محاولاتهم ولم يقدرُوا على ذلك، وتعرض من آمن به للظلم والتعذيب<sup>(54)</sup>، وهاجروا مع النبي ﷺ إلى المدينة، وتركوا أهلهم، وأموالهم، ويملكون، وأصبحوا فقراء بعد أن كانوا أغنياء، كل هذا بسبب تصديقهم أن الدين الذي جاء به الرسول ﷺ هو دين الحق، وأنه لم ينفعهم شيء غير اتباعه وتصديق ما جاء به<sup>(55)</sup>.

### الدليل العقلي والمنطقي:

عاش النبي ﷺ عشر سنوات في المدينة بعد أن انتشر الإسلام في ربوع الجزيرة العربية بأكملها، ومن بعده استمر أتباع النبي ﷺ يحكمون هذه المنطقة بشريعة الإسلام، ودخل الكثير من الناس في الإسلام، وكان الصحابة يعلمونهم كل ما هو متعلق بأمور دينهم مثلما تعلموه وأخذوه من النبي ﷺ، وتعلم على أيدي الصحابة مئات وآلاف التابعين، وتلاميذ الصحابة عاشوا إلى ما بعد منتصف القرن الثاني، فهل يعقل عدم قدرة الصحابة رضوان الله عليهم على حفظ ما هو متعلق بأمور دينهم، من صلاة وزكاة وميراث وطلاق وما إلى ذلك، وكيف لا يستطيع التابعون أن يحفظوا من الصحابة أحاديث فقهية، وقد كان عددهم بالآلاف، ويقضون مع الصحابة معظم وقتهم ويصلون معهم خمس مرات في اليوم<sup>(56)</sup>.

والذي يراه الباحث استحالة القول بعدم وجود أحاديث فقهية صحيحة كما ادعى شاخ، فإذا ادعى وجود أحاديث صحيحة وأخرى غير صحيحة، فهذا يمكن تقبله، أما نفيه كل الأحاديث الصحيحة على سواء فغير مقبول، ولا يمكن رده إلى المنهج العلمي الصحيح. ثانياً: الذي يؤكد عدم صحة ادعاء شاخ هو قدرة الصحابة على حفظ القرآن الكريم بكل دقة، فبعد مرور كل هذه المدة على نزول القرآن الكريم لا نجد أي اختلاف بين مصحف ومصحف، بل إنها كلها متطابقة منذ زمن كتابة القرآن الكريم وإلى يومنا هذا، فكيف لأمة حافظت على القرآن بتلك الطريقة المميزة أن تعجز على حفظ بيان القرآن الكريم الذي يتمثل بالسنة النبوية<sup>(57)</sup>.

وهل يعقل بعد حفظ عدد كثير من الصحابة للقرآن الكريم مباشرة عن طريق سماعه شفويًا من النبي ﷺ مع أن عدد آيات القرآن الكريم تبلغ (6232) آية، وحفظ القرآن يلزم أن يكون بالترتيب مع حفظ حرفي، وأن يعجزوا عن حفظ الأحاديث النبوية، ولا يلزم فيه الترتيب مع أن الأحاديث الفقهية إذا قورنت بالقرآن الكريم لا تزيد عن السدس<sup>(58)</sup>.

ومثلما قدر الصحابة على حفظ القرآن الكريم شفهيًا من فم الرسول ﷺ، فإن تلاميذهم فعلوا المثل، والأمر كذلك بالنسبة للأحاديث الفقهية، فمن المعلوم أن حفظ الأحاديث النبوية أسهل بكثير من حفظ القرآن الكريم لأنه أقل عددًا ولا يحتاج إلى الترتيب في الحفظ، والذين ألفوا ودونوا الكتب أولاً هم أولئك التلاميذ كعروة بن الزبير (ت: 90هـ)، والزهري (ت: 124هـ)... وغيرهما، فبعد هذا النجاح الباهر في حفظ القرآن الكريم من غير زيادة أو نقصان فيه لا يعقل عدم تمكنهم من حفظ شيء من أحاديث الرسول ﷺ فيما يتعلق بالمواضيع الفقهية<sup>(59)</sup>.

ثالثاً: ومما يدل على عدم صحة دعوى شاخ اتفاق كل علماء المسلمين على كثير من المواضع الفقهية، وأيضاً هنالك عدد كبير من الأحاديث الفقهية يتفق العلماء على صحة نسبتها إلى الرسول ﷺ مع أن مدارسهم ومناهجهم السياسية والفقهية ليست واحدة<sup>(60)</sup>.

وفي أواخر عصر الصحابة ولد الإمام أبو حنيفة (ت:150هـ)، ومن بعد وفاة شيخه الكبير حماد بن أبي سليمان (ت:120هـ) أصبح هو أكبر وأشهر فقيه بالعراق في أوائل القرن الثاني<sup>(61)</sup>، وأصبح الإمام مالك بن أنس (93—179هـ) من أكبر الفقهاء في المدينة قبل أن يتوفى شيخه ربعة بن عبد الرحمن (65—136هـ)<sup>(62)</sup>، ومنذ القدم حدثت مناقشات كبيرة بين علماء وفقهاء المدينة والعراق، ومع هذا لم تكن تلك المناقشات سبباً لطعن أحد الفقهاء الأحاديث التي دونت في موطأ الإمام مالك<sup>(63)</sup>.

وأيضاً قبل حلول نصف القرن الثاني من الهجرة، استقرّ قواعد وأصول كل من المدرستين الفقهية العراقية والفقهية الحجازية اللتين اشتهرتا بأرائهما الفقهية، فما السبب لوضع أحاديث فقهية للتداول بين الناس بعد هذا، ويجب أن لا ننسى أن أغلب اجتهادات كل من أبي حنيفة ومالك قد أخذوها من شيوخهما، ومدرسة الكوفة تعد امتداداً لمدرسة علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما من فقهاء الصحابة الذين أقاموا في الكوفة، وكذا الحال بالنسبة لمدرسة المدينة التي تعتبر امتداداً لمدرسة عمر بن الخطاب (ت:23هـ)، وعائشة (ت:57هـ)، وغيرهم من فقهاء الصحابة الذين استقروا في المدينة<sup>(64)</sup>.

وهذا السبب وراء رفض مالك بن أنس طلب الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور (ت:137هـ) أن يلزم كل القضاة بكتاب الموطأ، فيعتبرونه قانوناً يعودون إليه في كل القضايا، ويُن له الإمام مالك سبب رفضه بقوله: وجوب احترام الآراء والاجتهادات الفقهية المختلفة، فهم في الأساس أخذوا ذلك العلم من الصحابة الذين كانوا قبلهم، لهذا اعتذر له وأخبره بعدم إجبارهم بكتاب الموطأ<sup>(65)</sup>.

**رابعاً:** لو افترضنا أن قول (شاخت) بأن الأحاديث الفقهية لم توضع إلا للتداول بين الناس، فَمَنْ مِنَ الممكن أن يضع تلك الأحاديث؟ وأيضاً ما هي الطريقة التي سلكها في نشر هذا العدد الكبير من الأحاديث الفقهية؟ وهل عرفوا من هو هذا الشخص أم تمكن من إخفاء نفسه؟ وبعد كل هذا وبوجود مئات العلماء في جميع دول العالم كيف لم يصدوا هذا الشخص ولم يردوا عليه؟ مع أنهم كانوا لا يسكتون عن أي انحراف وغلط تجاه الدين الإسلامي وإن كان مصيرهم السجن أو الموت، ولا ننسى أنهم ادعوا حدوث هذا في منتصف القرن الثاني من الهجرة، وكان العلم في ذلك الوقت مزدهراً أكثر من أي وقت آخر، وكانت المؤلفات في ازدياد كبير، فهل يعقل بعد كل هذا أن لا ينتبه أحد من العلماء على هذا الادعاء العلمي الخطير.

وأهم نقطة في هذا الدليل هي اختلاف أصحاب المدرسة العقلية والمدرسة النقلية في كثير من مواضيع العقيدة، ومع هذا نجد أنهم يلتزمون بمذهب الحنفية، والمالكية، والشافعية فيما يختص بالأمر الفقهية، فما الذي منعهم من الاختلاف في المسائل الفقهية، وانتقاد كتاب الموطأ لمالك، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم وغيرهم<sup>(66)</sup>؟

والرد المعقول لهذا الحدث هو الإيمان الصادق والحقيقي الموجود في قلوب أصحاب المدرسة العقلية الذي دفعهم لتصديق صحة الأحاديث النبوية التي قام بجمعها أصحاب المدرسة النقلية، وأيضاً ثقهم الكاملة بالمستوى العلمي الموجود لدى علماء الحديث، وأمانة، وصدق نيهم عندما تولوا هذه المهمة المقدسة في جميع أقوال وأحاديث الرسول الكريم، فاختلفهم مع علماء الحديث لم يتعدّ إلا طريقة فهمهم لتلك الأحاديث وتأويلها تأويلاً يتناسب مع نمط تفكيرهم<sup>(67)</sup>.

**الشبهة الخامسة:** قولهم: إنه تمّ اختلاق وتركيب الأسانيد لأحاديث مركبة ومختلفة في القرن الثاني، ومن أجل ترويجها نسبوها لشخصيات ومراجع أعلى، كما قال المستشرق (رويسون)<sup>(68)</sup>.

ويُردّ هذه الشبهة بما يلي:

**أولاً:** هذا القول يدفعنا إلى أن نفترض أن إسناد الأحاديث لم يكن له وجود إلا في القرن الثاني<sup>(69)</sup>، وأيضاً يدلّ قوله: إن الحديث الذي ليس له سند ليس صحيحاً، وأخيراً يفترض هذا القول أن كل علماء ومحدثي القرن الثاني لا يملكون أيّ أمانة علمية، وبالتالي يستطيع أيّ شخص إذا ما أراد أن يجعل الناس يصدقون رأيه يختلق حديثاً، ويركب له إسناداً مختلفاً لكي يدعم رأيه؟!.

فليس من السهل إثبات كل هذه الافتراضات، وكل المؤرخين الذين عاشوا في ذلك العصر لم يذكروا شيئاً من هذا القبيل حتى نصدق تلك الافتراضات، وإضافةً إلى ذلك ثبت بالأدلة كتابة بعض الصحابة للحديث في عهد النبي ﷺ، وأيضاً ثبت أن عمر بن عبد العزيز أمر بتدوين السنة، فبعد ثبوت كل هذا في القرن الأول، فإن تلك الأحاديث المكتوبة لا تحتاج إلى إسناد، وقد قال الغماري (ت: 1380هـ) عن صحيفة عمرو بن حزم (ت: 51هـ): لو أنها كانت مجردة من الرواية والإسناد لكانت صحيحة مثلها مثل الكتب التي ترجع إلى مؤلفها بشكل قطعي مع أنها غير مروية، فكيف لا تكون هي بنفس الاعتبار مع أنها مذكورة في أشهر كتب السنة بالأسانيد المتداولة<sup>(70)</sup>.

وعندما يذكر عالم من علماء القرن الثاني الحديث ويسندونه إلى صحيفة همام بن منبه، أو أيّ صحيفة أخرى، فإنهم بهذا الإسناد لا يقصدون الاحتجاج بها وإثبات صحتها، وإنما مقصدهم هو إثباتهم أنهم سمعوا تلك الأحاديث من شيوخها، أو دلالة على أخذ الإذن من شيوخهم بروايتها، فهذا الإسناد ليس له أيّ علاقة في إثبات صحة الصحف<sup>(71)</sup>.

والذي يثبت حقيقة هذا الكلام هو استمرار استعمال علماء الحديث الإسناد حتى ما بعد القرنين الثاني والثالث، فلو كان ادعاء (جيمس روبسون المولود عام 1890—J. Robson)<sup>(72)</sup> صحيحاً بأن الأسانيد مختلفة لما كان هناك حاجة لبقاء الأسانيد في القرن الثالث إلى يومنا هذا<sup>(73)</sup>.

**ثانياً:** الرواية الشفهية لا تأتي بمعنى عدم وجود الكتابة، فالشيخ عندما يقرأ الكتاب ويملي ذلك على تلاميذه وهم يكتبون ما يقرأه الشيخ، فإن علماء الحديث يطلقون على هذه العملية مصطلح (حدثنا)، وإذا كان الأمر بالعكس بأن يقرأ التلميذ الكتاب على شيخه وهو يصحح له قراءته عندما يخطئ وبقية التلاميذ يكتبون ما يسمعون، ففي هذه الحالة علماء الحديث يستخدمون مصطلح (أخبرنا)<sup>(74)</sup>. ومن الممكن أن يقوم التلاميذ قبل الدرس بنسخ كتاب الشيخ، وفي أثناء الدرس يقرأ عليهم الكتاب، أو يقرأ التلاميذ على الشيخ فيصحح لهم، ويقومون هم بتصحيح النسخ التي معهم<sup>(75)</sup>.

**ثالثاً:** لو افترضنا عدم وجود الإسناد إلا في القرن الثاني، وأيضاً إذا افترضنا عدم كتابة الصحابة أو تلاميذهم شيئاً من أحاديث النبي ﷺ، فإن هذا لا يمكن اعتباره دليلاً على أن جميع الأحاديث التي كان العلماء يحدثون بها ليست صحيحة، فربما يكون بعضها صحيحاً<sup>(76)</sup>.

وعلماء الحديث من باب الاحتياط وضعوا شروطاً شديدة لقبول الأحاديث حرصاً منهم على حفظ السنة، ومن هذه الشروط: عدالة الراوي، وقوة حفظه، وعدم وجود مخالف له، إلى غير ذلك من الشروط، مع الإشارة إلى أن عدم وجود أحد من الشروط لا يدلّ على صحة الحديث ما لم يوجد دليل آخر على عدم صحته<sup>(77)</sup>.

**رابعاً:** الأخبار تنقسم إلى قسمين:

قطعية الثبوت: "وهي الأحاديث المتواترة التي تفيد العلم اليقيني: أي الضروري الذي يضطر الإنسان إليه فلا يستطيع دفعه، والفرق بينه وبين العلم النظري: أن العلم الضروري يفيد العلم بلا استدلال والنظري يفيد العلم لكن مع الاستدلال، والضروري يحصل لكل سامع، والنظري لا يحصل إلا لمن فيه أهلية النظر"<sup>(78)</sup>.

وأما ظنية الثبوت: أما الظنية الثبوت فهي الأحاديث المقبولة التي رواها أحاد يغلب على الظن فيها صدق الخبر لصدق ناقله. فيؤخذ بها، ويجب العمل بها عند الجمهور، وتفيد غلبة الظن ما لم تعارض بمثلهما"<sup>(79)</sup>.

، وإسناد الحديث لا يشترطه العلماء إلا في حالة واحدة وهي في حالة حديث الأحاد، أي: إذا كان الحديث مروياً عن طريق شخص واحد، أو كان الحديث مروياً عن جماعة لم يبلغوا حد التواتر، أما إذا كان الحديث مروياً عن جماعة بلغ حد التواتر منذ عصر النبي ﷺ وصولاً إلى عصر التدوين، ففي هذه الحالة لم يشترط العلماء إسناد الحديث"<sup>(80)</sup>.

وكذلك علماء الحديث لا يشترطون الإسناد للأحاديث المشهورة لدى جميع العلماء، لأن تلك الشهرة كافية في عدم حاجتها للإسناد، وأغلب الأحاديث الصحيحة من هذا النوع، ولهذا السبب نرى أن البخاري (ت256هـ) ومسلم (ت261هـ) في صحيحهما اقتصرتا على الأحاديث المشهورة في القرن الثاني عند جميع العلماء، وقد قال مسلم في صحيحه: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه"<sup>(81)</sup>، وهذا السبب وراء اتفاق المذاهب الفقهية المختلفة على تلك الأحاديث المشهورة، فقد اجتمع رأي كل من أهل الحجاز وأهل العراق على الأحاديث الموجودة في صحيحي البخاري ومسلم، ولا ننسى اتفاقهم من قبل على الأحاديث الصحيحة في كتاب الموطأ لمالك"<sup>(82)</sup>.

**خامساً:** وإذا افترضنا صحة قولهم: إن الأسانيد اخترعت في القرن الثاني، وتم تركيب أحاديث علميا، فما السبب لعدم تركيب أحاديث على المواضيع الفقهية التي حصل فيها اختلاف بين المذاهب؟ فنرى أن الفقهاء عند عدم وجود حديث يحتجون بأقوال الصحابة أو بالقياس، فإذا كان كلامهم صحيحاً لم يكن هناك حاجة للاحتجاج بتلك الأدلة ما دام بإمكانهم تركيب واختراع أحاديث تؤيد كلامهم، بل نراهم يحكمون بضعف بعض أحاديث النبي ﷺ مع أنها تتوافق مع مذهبهم"<sup>(83)</sup>.

ولا يمكن إنكار جهد علماء الحديث في جمع السنة وبيان الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، فلو كان كلامهم صحيحاً بأن الأسانيد مختلقة وكذب وافتراء، فما فائدة كل هذا الجهد والتعب، وإضافة إلى هذا لا أحد يستطيع أن ينكر الأمانة العلمية للعلماء، فابن المديني (ت:234هـ) من أكبر العلماء حكم على رواية أبيه (ت:178هـ) بالضعف"<sup>(84)</sup>، فلا يعقل بعد كل هذا أن يكون تعميم وجههم عبث في عبث"<sup>(85)</sup>.

**سادساً:** لو افترضنا صحة قول رويسون<sup>(86)</sup> في عدم وجود أية أحاديث صحيحة عن النبي ﷺ، فإنه يمكن للفقهاء الاحتجاج بأقوال الصحابة وتفسيرهم لآيات القرآن الكريم، ذلك لأنهم أخذوا أقوالهم عن طريق تعلمهم على يد رسول الله ﷺ، لهذا هم يعتبرون من أعلم الناس برسولنا الكريم ﷺ وبالقرآن الكريم، وأقوالهم لا تعد ولا تحصى في أغلب المواضيع الفقهية، وقد قال أحمد بن حنبل (ت:241هـ) (فيما يتعلق بهذا الموضوع: ليس هناك موضوع إلا وللصحابة فيها كلام، أو في نظائرها"<sup>(87)</sup>، ومثلما اعتبر الفقهاء إجماع الصحابة حجة، فإنهم اعتبروا قول صحابي واحد حجة أيضاً، ولكن بشروط، وهو أن يكون الصحابي من فقهاء الصحابة، وأن لا يخالف كلامه نصاً، ولا يخالف قول الصحابي صحابياً آخر"<sup>(88)</sup>.

فبعد كل هذا لم يبق هناك أيّ داع لاختلاق أحاديث وأسانيد إلا على فرض عدم ثبوت أي قول عن الصحابة، وادعاء كهذا لا يمكن لأحد أن يدعه، فلو لم يبق إلا تفسير ابن عباس (ت: 68هـ) لكان هذا كاف للفقهاء في اعتباره حجة، حيث إنه يعدّ من أكبر العلماء، فلا ينكر دوره الكبير في تفسير القرآن الكريم، وكم كان الصحابة يعتبرونه مرجعاً في تفسير القرآن الكريم، ولهذا السبب كانوا يطلقون عليه اسم الحبر والبحر لكثرة علمه<sup>(89)</sup>.

90

### الخاتمة:

أحمد الله تعالى حيث وفقني لإتمام هذا البحث المتواضع، وهنا ذكرُ لأهم ما توصلت إليه من نتائج، وتقديم توصيات للباحثين.

النتائج: وأخصها في النقاط الآتية:

1. إن الصحابة والتابعين قد اهتموا بتدوين الحديث النبوي منذ عهد الرواية، وهذا يدلّ على أنهم قد بذلوا جهداً كبيراً في تدوين السنة النبوية.
2. جميع الشبهات المثارة ضد السنة النبوية وتدوينها من قبل المستشرقين مرفوضة ولا مجال لقبولها كما دلّت على ذلك الأدلة النقلية والعقلية.
3. أهمية الرد على تلك الشبهات التي أثارها المستشرقون حول تدوين السنة النبوية، وتفنيدهم مزاعمهم حتى لا ينخدع بها الفرد المسلم.

التوصيات: وأخصها في النقطتين الآتيتين:

1. ضرورة انشاء موسوعة إسلامية باللغة الإنجليزية؛ ليتبين للعالم معنى الإسلام بشكل صحيح، تواجه موسوعة المستشرقين التي وضعوها باسم (الموسوعة الإسلامية) لتشويه الدين الإسلامي الحنيف.
  2. ويجدوا طرقاً مناسبة للوقاية منهم، فتح مراكز علمية مختصة بدراسة أفكار المستشرقين وأعمالهم الخبيثة ضد الإسلام والمسلمين، لكي يتضح للمسلمين خطورتها على مستقبل دينهم وأبنائهم، ويجدوا طرقاً مناسبة للوقاية منها.
- والحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا وحبينا محمد ﷺ.

## Recording the Sunnah and the orientalists' suspicions about it - a critical study

**Jawdat Anwer Majeed<sup>1</sup> - Othman Muhammad Gareeb<sup>2</sup>**

<sup>1</sup>Islamic Studies, College Islamic Sciences, University of Salahaddin, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

<sup>2</sup>Department of Sharia, College of Islamic Sciences, Saladin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq

**Abstract**

Suspicious regarding the Prophet's Sunnah and its codification are numerous, including those of the Orientalists. Considering that the Prophet's Sunnah is the second source of Islamic legislation, it is necessary to respond and eliminate any suspicion raised so as to prevent the realization of those malicious aspirations. From this viewpoint, I provide an overview of Orientalism at the beginning of my paper, delving into the reason for their interest in creating suspicions about the Sunnah and its codification.

I have devoted the first chapter to discuss the stages of codifying the Prophet's Sunnah, by clarifying it in three stage, as the codification of the Prophet's Sunnah passed through three stages, namely: the stage of codification during the Prophet's era, then the codification during the era of the Companions, and then the codification during the era of the followers Also known as Al-Tabeen.

In the second chapter, I define suspicion and the term Orientalism linguistically and as an idiomatic concept, then I mention a group of suspicions raised by the Orientalists and address them.

Finally, the paper concludes, through this modest research, the importance of responding to the suspicions of the Orientalists about the codification of the Prophet's Sunnah, and that silence and failure to respond to their suspicions increases the gravity of these suspicions, especially in this age, where there is great exposition, many views, and abundant suspicions raised about Islam as a religion, and about the Sunnah and The Prophet as a reliable source in this true religion.

**Keywords:** (codification, Sunnah, narration, suspicion, Orientalism, refuting suspicions).

**المصادر**

ابن الأثير، ع.، أ. م.، م.، (1417 هـ. 1997 م) الكامل في التاريخ، تحقيق: تدمري، ع.، ع.، الناشر: بيروت. دار الكتاب العربي، ط1.

- ابن الصلاح الشهرزوري، ع.، ع. (1423 هـ — 2002 م) معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: الهميم، ع.، \_ الفحل، م.، ي.، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1.
- ابن العثيمين، م.، ص.، م.، (1423 هـ — 2003 م) شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، تحقيق: ناصر بن إبراهيم السلیمان، الناشر: السعودية: دار الثريا، ط2.
- ابن القيم، م.، أ.، ب.، أ.، (1411 هـ. 1991 م) إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: بيروت. دار الكتب العلمية، ط1.
- ابن الكثير، إ.، ع.، ك.، (1988 م) البداية والنهاية، تحقيق: ملحم، أ.، م.، الناشر: بيروت. دار الكتب العلمية، ط5.
- ابن النديم، م.، إ.، م.، (1417 هـ. 1997 م) الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، الناشر: بيروت. دار المعرفة، ط2.
- ابن تيمية، ت.، أ.، ع.، (1416 هـ. 1995 م) مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد القاسم، الناشر: المدينة المنورة. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ابن تيمية، ت.، أ.، ع.، (د. ت) الفتاوى الكبرى، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، الناشر: بيروت. دار المعرفة.
- ابن حزم، ع.، س.، ح.، غ.، (1987 م) إحكام الأحكام، تحقيق: شاكر، أ.، ش.، الناشر: الهند.
- ابن خلدون، ع.، م.، م.، (1408 هـ. 1988 م) تاريخ ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، بيروت. دار الفكر، ط2.
- ابن رشد، أ.، م.، م.، ص.، (1407 هـ — 1987 م) الهداية في تخریج أحاديث البداية (بداية المجتهد لابن رشد)، تحقيق: المرعشلي، ي.، ع.، م.، وآخرون، السعودية، ط1.
- ابن سعد، ع.، س.، م.، (د. ت) الطبقات الكبرى، تحقيق: زياد محمد منصور، المدينة المنورة. مكتبة العلوم والحكم.
- ابن شاهين، ع.، أ.، م.، أ.، (1420 هـ. 1999 م) المختلف فهم، تحقيق: القشقری، ع.، م.، أ.، الرياض. مكتبة الرشد، ط1.
- ابن عبد البر، ي.، ع.، م.، ع.، (1387 هـ) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: العلوي، م.، أ.، والبكري، م.، ع.، المغرب — وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
- ابن كثير، إ.، ع.، ك.، (1407 هـ. 1986 م) البداية والنهاية. بيروت. مكتبة المعارف.
- ابن كثير، إ.، ك.، (1384 هـ. 1964 م) السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، القاهرة. مطبعة عيسى البابي.
- أبو الحسن، ع.، ع.، ج.، (1980 م) العلل، تحقيق: الأعظمي، م.، م.، بيروت. المكتب الإسلامي، ط2.
- أبو القاسم الحسين بن محمد (د. ت) المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد الكيلاني، بيروت. دار المعرفة.
- أبو الوليد الباجي، س.، خ.، س.، (1406 هـ. 1986 م) التعديل و التجریح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق: أبو لبابة، ب.، ح.، الرياض - دار اللواء، ط1.
- أبو شُهبة، م.، م.، س.، (1406 هـ. 1985 م) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، القاهرة. مجمع البحوث الإسلامية، ط2.
- أبو محمد المصري، ع.، و.، م.، (1996 م) الجامع في الحديث، تحقيق: أبو الخير، م.، ح.، ح.، السعودية. دار ابن الجوزي، ط1.
- إسحاق راهويه، إ.، إ.، م.، (1412 هـ. 1992 م) مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق: البلوشي، ع.، ع.، المدينة المنورة. مكتبة الإيمان ط1.
- الأصبهاني، ن.، أ.، ع.، (1405 هـ) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، بيروت. دار الكتاب العربي، ط4.
- الأعظمي، م.، م.، (1992 م) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، بيروت. المكتب الإسلامي، ط1.
- الإمام أحمد، أ.، ح.، (1419 هـ. 1998 م) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: النوري، س.، م.، ن.، بيروت. عالك الكتب، ط1.
- الإمام أحمد، أ.، م.، ح.، (1408 هـ. 1988 م) العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، بيروت. الرياض. المكتب الإسلامي. دار الخاني، ط1.
- الإمام أحمد، أ.، م.، ح.، (د. ت) الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: أحمد عبد الرحمن البنا، مطبعة الإخوان المسلمين، ط1.
- الترمذي، م.، س.، م.، ض.، (1395 هـ. 1975 م) السنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، بيروت. دار الكتب العلمية، ط3.



- الجابري ، م.، ع.، ج. (2006م) مدخل إلى القرآن الكريم، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.
- الخصاص، أ.، ع.، أ. (1414هـ. 1994م) الفصول في الأصول، تحقيق: عجیل جاسم النشي، الكويت. وزارة الأوقاف الكويتية، ط2.
- جولد تسهر، دراسات محمدية، ترجمة: الصديق بشير نصر، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد: 10، 573.571/2.
- جولد، أ.ج.، ت.، (د.ت) العقيدة والشريعة، ، ترجمة: محمد يوسف موسى، وآخرون، بيروت. دار الرائد العربي.
- الخطيب البغدادي، أ.، ع.، ث.، أ.، (1395هـ. 1975م) تقييد العلم، تحقيق: يوسف العث، دار إحياء السنة النبوية.
- الخطيب البغدادي، أ.، ع.، ث.، أ.، (د.ت) الكفاية في علم الرواية، تحقيق: السورقي، ع.، س.، و حمدي المدني، إ.، ح.، المدينة المنورة. المكتبة العلمية.
- الدينوري، ع.، م.، ق.، (1419هـ. 1999م) تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد زهري النجار، المكتب الاسلامي، مؤسسة الإشراق، ط2.
- د. سعدي أبو حبيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، دمشق – دار الفكر، الطبعة الثانية، 1408هـ - 1988م.
- الذهبي، م.، أ.، ع.، ق.، (1413هـ) سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأناؤوط، ش.، أ.، وآخرون، بيروت. مؤسسة الرسالة، ط9.
- الذهبي، م.، أ.، ع.، ق.، (1413هـ. 1992م) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: عوامة، م.، ع.، السعودية. مؤسسة علو، ط1.
- الذهبي، م.، أ.، ع.، ق.، (1419هـ 1998م) تذكرة الحفاظ، بيروت. دار الكتب العلمية، ط1.
- الرازي التميمي، ع.، أ.، م.، إ.، (1371هـ. 1952م) الجرح والتعديل، بيروت. دار إحياء التراث العربي، ط1.
- الرافعي، أ.، م.، ع.، (د.ت) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت. المكتبة العلمية.
- رفعت فوزي عبد المطلب، (1432هـ. 2011م) المدخل إلى مناهج المحدثين، الناشر: القاهرة. دار السلام، ط2.
- الرومي الحنفي، م.، س.، س.، م.، (1407هـ) المختصر في علم الأثر، تحقيق: الكافيحي، أ.، ك.، الرياض. مكتبة الرشد، الرياض، ط1.
- الزركشي، ب.، ع.، ب.، (1421هـ. 2000م) البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: محمد محمد تامر، بيروت دار الكتب العلمية.
- الزركلي، خ.، م.، م.، ع.، (2002م) الأعلام، بيروت. دار العلم للملايين، ط15.
- الزيات، أ.، ز.، وآخرون، (د.ت) المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
- السباعي، م.، ح.، (1402هـ. 1982م) السنة و مكانتها في التشريع الإسلامي، دمشق. المكتب الإسلامي، ط3.
- سيوطي عبد المناس، (مجلة الحديث. العدد السابع. شعبان. 1435هـ) الرواية بالمعنى ودواعيها وظواهرها في متون السنة النبوية.
- شاخنت، ج.، ش.، (1994م)، نقد لمقدمة آرثر جفري لكتاب المصاحف، وأصول الفقه المحمدي، جوزيف شاخنت، ترجمة: الصديق بشير نذير، ليبيا – مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد: الحادي عشر.
- الشحود، ع.، ن.، ش. (1431هـ. 2010م) أركان الإيمان، ط4.
- شلي، ع.، ع.، ش. (1398هـ. 1978م)، مجمع البحوث الإسلامية،
- الشييباني، أ.، م.، ح.، ه.، (1993م) العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: محمد منصور، السعودية. دار العلوم، ط1.
- صبيعي الصالح، (1383هـ. 1963م) علوم الحديث ومصطلحه، بيروت. دار العلم للملايين، ط4.
- الضاري، ح.، س.، ض.، (1405هـ. 1985م) الإمام الزهري وأثره في السنة، العراق. مكتبة بسام، ط1.
- عبد الرزاق، أ.، ع.، ه.، (1403هـ) مصنف عبد الرزاق، تحقيق: الأعظمي، ح.، ر.، بيروت. المكتب الإسلامي، ط2.
- عبد الهادي، ع.، ع.، ع.، (1432هـ. 2011م) علم الجرح والتعديل قواعده وأئمنته، مصر، مكتبة الجامعة الأزهرية، ط3.
- عجاج، م.، ع.، خ.، (1408هـ. 1988م) السنة قبل التدوين لمحمد عجاج الخطيب، القاهرة. دار أم القرى، ط2.
- العجلي الكوفي، أ.، ع.، ص.، (1405هـ – 1985م) معرفة الثقات من رجال أهل العلم و الحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق: البستوي، ع.، ع.، المدينة المنورة. مكتبة الدار، ط1.
- العسقلاني، أن. ع.، ح.، (1379هـ) فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: الخطيب، م.، خ.، بيروت. دار المعرفة.
- العسقلاني، أن. ع.، ح.، (1404هـ 1984م) تهذيب التهذيب، بيروت. دار الفكر، ط1.

- غثيان علي جرجيس، (د.ت) افتراءات المستشرق كار بروكلمان على السيرة النبوية، السعودية - النادي الأدبي.
- الفسوي، ي.، س.، ج.، (1401هـ. 1981م) المعرفة والتاريخ، تحقيق: العمري، أ.، ض.، ع.، بيروت. مؤسسة الرسالة، ط2.
- متولي، ت.، م.، م. (1425هـ. 2004م) منبر الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة، ط1.
- محمد بهاء الدين، (1420هـ. 1999م) المستشرقون و الحديث النبوي، الأردن. دار النفائس، ط1.
- المزوي، م.، ن.، ح.، (1408هـ. 1988م) مختصر قيام الليل وقيام رمضان و كتاب الوتر، تحقيق: المقرئ، أ.، ع.، باكستان، ط1.
- المزي، ي.، ع.، ي.، (1400هـ. 1980م) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: معروف، ب.، ع.، م.، بيروت. مؤسسة الرسالة، ط1.
- المنائي، ز.، م.، ع.، التوقيف على مهمات التعاريف، القاهرة - عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.
- مسلم، م.، ح.، (د.ت) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت - دار إحياء التراث العربي.
- المطعني، ع.، إ.، م.، (1419هـ. 1999م) أخطاء وأوهام في أضخم مشروع تعسفي لهدم السنة، مكتبة وهبة، ط1.
- نورالدين عتر، ن.، م.، ع.، (1418هـ. 1997م) منبر النقد في علوم الحديث،
- النووي، م.، ي.، ش.، (1405هـ. 1985م) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق: الخشت، م.، خ.، بيروت. دار الكتاب العربي، ط1.
- الوزير اليماني، م.، أ.، و.، (1986م) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ش.، أ.، الأردن. ط1.
- اليماني، ع.، ي.، م.، (د.ت) الأنوار الكاشفة، القاهرة. أنصار السنة، ط1.
- Muslim Tradition, James Robson, Manchester Memoris, 1951.
- An introduction to Islamic law, Joseph Schacht, oxford, 1964,.

## الهوامش:

(1) ينظر: المستشرقون و الحديث النبوي، د. محمد بهاء الدين: 37.

(2) ينظر: لسان العرب لابن منظور، 384 / 14.

- (3) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، 1/246.
- (4) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد بن الحميري اليميني (ت 573هـ)، تحقيق: الدكتور حسين بن عبدالله العمري وغيره، بيروت: دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 1420هـ، 1999م، 4/2203، والكليات معجم في المصطلحات وفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريبي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت 1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص 309.
- (5) ينظر: تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، أبو ياسر محمد بن مطر الزهراني (ت 1427هـ)، الرياض: دار الهجرة، الطبعة الأولى، 1417هـ، ص 14.
- (6) ينظر: المستشرقون و الحديث النبوي، د. محمد بهاء الدين، ص 37.
- (7) ينظر: علوم الحديث ومصطلحه، د. صبيح الصالح: 18-19.
- (8) ينظر: المدخل إلى مناهج المحدثين، د. رفعت فوزي عبد المطلب: 44.
- (9) ينظر: الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، أحمد عبد الرحمن البنا: 325.320/2.
- (10) ينظر: صحيح مسلم: 5/166، وفتح الباري شرح صحيح البخاري: 1/37.
- (11) ينظر: تقييد العلم، لخطيب البغدادي، ص 38-39.
- (12) ينظر: المصدر نفسه، ص 84.
- (13) ينظر: الإمام الزهري وأثره في السنة، حارث سليمان الضاري: 276.284.
- (14) ينظر: السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب: 373.
- (15) ينظر: السنة و مكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي: 102، وعلوم الحديث ومصطلحه، د. صبيح الصالح، ص 44. 46.
- (16) ينظر: السنة ومكانتها، السباعي، ص 184.
- (17) المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد: 1/254، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي: 1/304، والمعجم الوسيط: 1/471.
- (18) ينظر: القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، د. سعدي أبو حبيب: 189.
- (19) ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: 201.
- (20) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري: 8/250، والمحيط في اللغة لابن عباد: 5/234.
- (21) <https://www.alukah.net/culture/%D47002/0>
- (22) ينظر: الاستشراق و التاريخ الإسلامي (القرون الإسلامية الأولى) فاروق عمر فوزي: 30.
- (23) الدراسات الإسلامية والعربية في الجامعات الألمانية، تأليف: رودى بارت، ترجمة: الدكتور مصطفى ماهر، القاهرة، 1967هـ، ص 17.
- (24) ينظر: الاستشراق و الخلفية الفكرية و الصراع الحضاري، د. محمود حمدي زقزوق: 18.
- (25) ينظر: الاستشراق: إدوارد سعيد: 39.
- (26) ينظر: لم الاهتمام بالاستشراق: د. شكري النجار: 71.
- (27) ينظر: الاستشراق أهدافه و وسائله، د. محمد فتح الله الزبدي: 17.
- (28) ينظر: المستشرقون، نجيب العقيلي: 10/1.
- (29) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرفائق، باب التثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم، رقم الحديث: 3004، 4/2298.
- (30) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب في كتاب العلم، رقم الحديث: 3647، 3/318، وقد ضعف الألباني سنده.
- (31) ينظر: دراسات في الحديث النبوي، محمد مصطفى الأعظمي، 1/76-97، والشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيذ ونقض، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (ت: 1429هـ)، القاهرة- مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، 1420هـ- 1999م، ص 175 فما بعدها، وتدوين السنة ومنزلتها، عبد المنعم السيد نجم، المدينة المنورة – الجامعة الإسلامية، الطبعة الحادية عشر، 1399هـ، ص 40 فما بعدها، وتدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، أبو ياسر الزهراني، ص 67.
- (32) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، رقم الحديث: 2302، 2/857، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب تحريم مكة، رقم الحديث: 1355، 2/988.

- (33) مستشرق بریتانی استکلندی الاصل، قضی حیاته فی الحکومة البریطانیة بالهند، وتعلم الحقوق فی جامعتی جلاسیجو و ایدنبرج، ومن آثاره شهادة القرآن لکتاب أنبیاء الرحمن، والسیرة النبویة باللغة الإنجلیزیة، وتاریخ الخلافة الإسلامیة، وتاریخ دولة المالیك فی مصر، وله دراسات فی شعراء العرب، ینظر: الأعلام، الزرکلی، 8/ 124
- (34) کتاب الجامع فی الحدیث لمعمر بن راشد، وقد طبع الكتاب فی بیروت - المکتب الإسلامی، سنة: 1403هـ
- (35) کتاب المصنف فی الحدیث والآثار، عبد الرزاق الصنعانی، وقد طبع الكتاب فی بیروت - المکتب الإسلامی، سنة: 1403هـ
- (36) مسند إسحاق بن راهویه، وقد طبع الكتاب فی المدینة المنورة - مکتبة دار الإیمان، سنة: 1412هـ
- (37) ینظر: دراسات فی الحدیث النبوی وتاریخ تدوینہ، محمد مصطفی الأعظمی، 471/2.
- (38) ینظر: الكامل فی التاریخ لابن الأثیر: 282/10، والبداية والنهاية لابن کثیر: 203-200/13.
- (39) ینظر: تاریخ تدوین السنة وشهات المستشرقین، د. حاکم عبسان المطیری: 113.
- (40) ینظر: الفهرست لابن ندیم: 247/1-255.
- (41) عبد الملك بن عبد العزيز بن جریج، فقیه الحرم المکی، وإمام أهل الحجاز فی وقته، كان أول من صنف التصانیف فی العلم بمکة، رومی الأصل، من موالی قریش، مکی المولود والوفاء، ینظر: الذهبی، الکاشف(3461)/1، 666، وابن أبي حاتم الجرح و التعدیل، (1687)/5/356.
- (42) ینظر: العلل ومعرفة الرجال لابن حنبل: 311/2.
- (43) ینظر: إحکام الأحکام لابن حزم: 136/2.
- (44) سعید بن أبی عروبة واسمه مهران أبو النضر مولی بني عدي سكن البصرة أخرج البخاري فی الغسل وغير موضع عن بن المبارك ویحی القطان وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وابن أبی عدي ویزید بن زریع وغيرهم عنه عن البصریین أنس وقتادة، وقال عبد الرحمن بن أبی حاتم سألت أبا زرعة: "أههما أحفظ سعید بن أبی عروبة أو أبان العطار فقال سعید" ینظر: أبو الولید الباجی، التعدیل و التجریح، (1275)/3/1085، و العجلی، معرفة الثقات، (610)/1/403.
- (45) ینظر: دراسات فی الحدیث النبوی وتاریخ تدوینہ، محمد مصطفی الأعظمی: 368/2.
- (46) ینظر: تاریخ تدوین السنة وشهات المستشرقین، د. حاکم عبسان المطیری: 139.140.
- (47) ینظر: تهذیب التهذیب لابن حجر: 277.276/5.
- (48) ینظر: تذكرة الحفاظ للذهبي: 36/1.
- (49) ینظر: التمهید لابن عبد البر: 86.76/1.
- (50) ینظر: الكفاية فی علم الرواية للخطیب البغدادي: 264/1.
- (51) ینظر: المعرفة والتاریخ للفسوي: 824.823/2.
- (52) ینظر: تهذیب الکمال للمزي: 413.408/18.
- (53) ینظر: An introduction to Islamic law, Joseph Schacht, oxford, 1964, p34.
- (54) ینظر: فتح الباری لابن حجر: 164/7.
- (55) ینظر: تاریخ تدوین السنة وشهات المستشرقین، د. حاکم عبسان المطیری: 147.
- (56) ینظر: إحکام الأحکام لابن حزم: 127/2.
- (57) ینظر: تاریخ ابن خلدون لابن خلدون: 418.414/1.
- (58) ینظر: تاریخ تدوین السنة وشهات المستشرقین، د. حاکم عبسان المطیری: 147.148.
- (59) ینظر: إحکام الأحکام لابن حزم، 163/4.
- (60) ینظر: تاریخ تدوین السنة وشهات المستشرقین، د. حاکم عبسان المطیری: 149.
- (61) ینظر: تهذیب التهذیب لابن حجر: 401/10، وسیر أعلام النبلاء للذهبي: 231/5.
- (62) ینظر: حلیة الأولیاء وطبقات الأصفیاء لأبی نعیم: 316/6.
- (63) ینظر: مجموع الفتاوی لابن تیمیة: 304/20 - 306.
- (64) ینظر: الفصول فی الأصول للجصاص: 323/3، وإعلام الموقعین عن رب العالمین لابن قیم الجوزیة: 20/1-27.
- (65) ینظر: تاریخ تدوین السنة وشهات المستشرقین، د. حاکم عبسان المطیری: 150.
- (66) ینظر: المصدر نفسه: 151.

- (67) ينظر: العواصم والقواصم في الدب عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني: 323/2-336، 379-400/2.
- (68) ينظر: Muslim Tradition, James Robson, Manchester Memoris, 1951, P98.
- (69) ينظر: تاريخ التراث العربي في علوم القرآن و الحديث، د. فؤاد سزكين: 144/1.
- (70) ينظر: الهداية في تخریح أحداث البداية ( بداية المجتهد لابن رشد) للإمام الحافظ المحدث، أبي الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسيني: 438/1.
- (71) ينظر: مسند أحمد بن حنبل: 38/1.
- (72) هو مستشرق بريطاني، أكمل دراسته الجامعية في جلاسجو، وعين مساعد أستاذ اللغة العبرية في جامعة جلاسجو، وسافر في كل من العراق و الهند، وأصبح أستاذاً للغة العربية في جامعة مانشستر عام 1949، ومن آثاره الإسناد في الحديث عند المسلمين، والمدخل في الحديث، ومحمد في الإسلام، و المسيح في الإسلام، والإعجاز في القرآن، ينظر: العقيقي، المستشرقون، 547/2.
- (73) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: 36/18.
- (74) ينظر: معرفة علوم الحديث، النيسابوري، ص71، وتدريب الراوي، السيوطي، 418/1، ومصادر السنة ومناهج مصنفها، الدكتور شريف حاتم بن عارف العوني، ص33.
- (75) ينظر: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، محمد مصطفى الأعظمي: 342/2.
- (76) ينظر: إحكام الأحكام لابن حزم: 70/2، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: 49/18.
- (77) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، 300.267/4، والأنوار الكاشفة للمعلمي اليماني: 91.90.
- (78) ينظر: نزهة النظر، العسقلاني، ص38، والسنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والعمل: نور بنت حسن قاروت، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ص21.
- (79) ينظر: المصدر نفسه.
- (80) ينظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: 12/1، وإحكام الأحكام لابن حزم: 104/1.
- (81) ينظر: صحيح مسلم: 304/1.
- (82) ينظر: تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، المطيري: 163.162.
- (83) ينظر: الفصول في الأصول للجصاص: 361/3، والعواصم والقواصم لليمانى: 379/2.
- (84) ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر: 193.192/5، والتحففة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، السخاوي، 26/2.
- (85) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: 317/20.
- (86) سبقت ترجمته ص14.
- (87) ينظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية: 491/1.
- (88) ينظر: شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث لابن عثيمين: 54/1.
- (89) ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي: 34/1، والبداية والنهاية لابن كثير: 295/8.